



السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أعبر عن سعادي الغامرة، بتجديد اللقاء بمجلسيكم الموقرين هذه المرة في إطار عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تطبيقاً للمادة 101 من الدستور. وهي فرصة لتعزيز التواصل المستمر مع مؤسسة البرلمان، ومن خلالها ومن ورائكم مع عموم المواطنين والمواطنات، لإطلاعهم على حصيلة عمل الحكومة خلال سنتين من عمرها. وأبارك لكم جميعاً بالمناسبة شهر رمضان الكريم، راجياً من الله سبحانه وتعالى، أن يدخله على بلدنا وعلى جلالته الملك، محمد السادس، نصره الله، وعلى المغاربة قاطبة بالأمن والأمان والعافية وقبول الأعمال إن شاء الله.

إن تقديم حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، يشكل لحظة ديمقراطية بامتياز، لأنها تأتي في إطار أعمال مقتضى دستوري جديد، قوامه عدم الاكتفاء بالتصويت الأولي لمجلس النواب على الحكومة بالثقة، لكن استتباع ذلك بالتزام تقديم الحصيلة أمام ممثلي الأمة؛ وأيضاً بامتياز ثانياً لأنها في تقديم الحكومة للحصيلة المرحلية لعملها، وفاء لأحد المبادئ الدستورية المعروفة وهو ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ ثالثاً لأنها تمثل إمكانية لتواصل الحكومة مع البرلمان إضافة إلى الآليات الأخرى وقنوات التواصل الأخرى؛ ورابعاً فرصة لتقريب الرأي العام الوطني من عمل الحكومة، وتيسير فرصة متابعة الرأي العام الوطني للأداء العمومي الوطني.

محضر الجلسة السابعة والخمسين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 7 رمضان 1440هـ (13 ماي 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية زوالاً والدقيقة الخامسة والخمسين.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

طبقاً لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 101 من الدستور يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة مشتركة تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة، فليفضل مشكوراً.



مكونات وحساسيات وتوجهات المجتمع بدل النزوعات الأحادية والشمولية والإقصاء والنبذ، هذا كله هو الأمر الذي كفل لبلادنا موارد مناعتها وحصانتها، وجعلها تحت قيادة جلاله الملك حفظة الله، منارة ونموذجا متميزا في المنطقة وليس هذا بغريب على بلد يتمتع بالعراقة والعمق التاريخي والحضاري التليد والمتميز.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن استعراض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة دون استحضار السياق العام الذي تشكلت فيه، واشتغلت في إطاره. فعلى المستوى الدولي، تم تنصيب الحكومة في سياق إقتصادي صعب جراء اتساع رقعة التوترات بسبب احتدام تنافس القوى الدولية على موارد الثروة والطاقة، في المقابل يشهد العالم تراجعا اقتصاديا لعدد من الشركاء التقليديين للمغرب، مما جعل بعضها يواجه احتجاجات اجتماعية طال أمدها. بل الواقع اليوم، يشهد عن عجز متنام للإستجابة للطلب الإقتصادي المتزايد أمام قصور هيئات الوساطة عن تأطير المجتمع وتعبيراته المختلفة، الأمر الذي مهد الطريق لتصاعد التيار المعادي للمهاجرين في تلك الدول ووصوله أحيانا إلى السلطة.

وعلى المستوى الإقليمي، تميزت المرحلة باستمرار الحراك الشعبي أو عودته في بعض الدول، وبحالة تراجع إقتصادي حاد في جزء من محيطنا الإقليمي، وعدم الإستقرار الأمني، والإضطراب السياسي، والتراجع في المسار الإنتخابي والديمقراطي وانسداد آفاق العملية السياسية في عدد من تلك الدول. وبسبب انشغال العرب والمسلمين بصراعاتهم البينية، وأمام عجز هيئات العمل العربي والإسلامي المشترك، تجرأت سلطات الإحتلال الإسرائيلي على مزيد من الإنتهاكات لحقوق أهلنا بفلسطين، كان آخرها الإعتداء على حرمة القدس الشريف، واستئناف سياسات العدوان والتقتيل في وجه الشعب الفلسطيني الأعزل. ولا يفوتني هنا، التذكير بالموقف المغربي الصامد بقيادة جلاله الملك حفظة الله، رئيس لجنة

وبالتأكيد فإن الحرص والإعتناء بهذه الممارسة الفضلى، لمن شأنه أن يعزز قواعد التدبير الحكيم للشأن العمومي، بما يعزز التراكم الذي حققته بلادنا في مسارها الديمقراطي. لهذا كله، أشكر تجاوب مجلسكم الموقرين بعقد هذه الجلسة الهامة، لتمكين نواب الأمة والمستشارين البرلمانين من ممارسة المهام الرقابية وتتبع وتقييم السياسات الحكومية. وكونوا متأكدين أننا سنعمل على حسن الإصغاء لمناقشاتكم، ومقترحاتكم لتجويد العمل من خلال ترصيد الإيجابيات ونقاط القوة، واستدراك بعض أوجه النقص والقصور التي قد تعتربه.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أجدد التعبير عن اعتزازي بالثقة الملكية السامية، بتحميلي هذه المسؤولية منذ سنتين، وأيضا أن أشكر مجلس النواب على منحه الثقة للحكومة ومصادقته على برنامجها. إننا نحمد الله على ما حققته بلادنا من تقدم في أكثر من واجهة وأكثر من مجال؛ سياسيا، ومؤسساتيا، وديمقراطيا، وحقوقيا، واقتصاديا، وتنمويا واجتماعيا، وهو التقدم والذي ساهم فيه كل المغريبات والمغاربة، لعقود من الزمن تحت القيادة الرشيدة للملوك الثلاثة جلاله الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني رحمهم الله وجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده.

ومما أتاح لوطننا تحقيق منجزاته ومكتسباته تلك، تشبث المغاربة جميعهم بأسباب لحمتهم الدينية، ولحمتهم الحضارية، ووحدتهم التاريخية والوطنية، وتأزرهم الإقتصادي. كما أن تقدم بلادنا سياسيا ما كان له أن يكون لولا التشبث بالديمقراطية مسلكا لتدبير شأننا ومعالجة اختلافاتنا، إلى أن صار الإختيار الديمقراطي ركنا من أركان اجتماعنا الوطني، وثابتنا من ثوابتنا الدستورية، تنضاف إلى ثوابتنا الخالدة الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية.

لقد كان في تمسك بلادنا باحترام مبدأ التنوع الإقتصادي، والتعددية السياسية، واعتماد نهج الإدماج والاستيعاب لمختلف



ومنذ اليوم الأول لتشكيلها، باشرت الحكومة عملها في تعاون وتكامل مع كافة المؤسسات، وكلها عزم، وكلها إرادة على مواصلة الإصلاح والحفاظ على النموذج المغربي القائم على الإصلاح في ظل الإستقرار وخدمة قضايانا الوطنية الكبرى.

السيدات والسادة المحترمين،

لا بد أن أشير في البداية إلى القضية الوطنية قضية الصحراء المغربية، التي تبقى أولوية أولويات بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا. فلقد دافع المغرب بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، عن حقه في صيانة سيادته ووحدته الترابية، بنهج سياسة دبلوماسية عمادها اليقظة والمبادرة والحيوية، وبفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الدبلوماسية الموازية البرلمانية والمدنية، استطاع المغرب أن يعبئ إمكاناته لحشد التأييد والدعم لمقترح الحكم الذاتي حلا للنزاع المفتعل، وهو الحل الذي بات يحظى بدعم دولي واسع لجديته وواقعيته، مما أحبط عددا من مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية. وما قرار مجلس الأمن الأخير، والذي صدر يوم 30 أبريل الأخير تحت رقم 24.68 إلا دليل على ذلك.

لقد شكل هذا القرار، تطورا نوعيا في معالجة مجلس الأمن للنزاع المفتعل، فأورد عناصر بنيوية للسلسلة السياسي، ومعايير الحل النهائي، وأكد أن الحل يجب أن يكون بالنص سياسيا واقعا وبراكمتيا ومستداما وقائما على التوافق. كما عزز القرار مكتسبات إيجابية وردت في القرارات السابقة، وخصوصا سمو مبادرة الحكم الذاتي وضرورة إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، وجدد القرار الإنذار الموجه لجهة الانفصاليين بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها تجاه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بالانسحاب من "الكركرات" كاملا، والإمتناع عن أي فعل يهدد الإستقرار في "بئر حلو" و"تيفاريتي".

وفي هذا الصدد، أود أن أسجل باعتزاز التعبئة والإنخراط الشاملين لكافة القوى الحية للأمة: حكومة، وبرلمانا، وأحزابا

القدس، من القضية الفلسطينية، ومن الدفاع عن القدس الشريف في مناسبات عديدة وآخرها الهبة الملكية لترميم وتهيئة عدد من فضاءات المسجد الأقصى ومحيطه، وكذلك نداء القدس التاريخي بين أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، والبابا فرنسيس، يدعو لصيانة المدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، هذا فضلا عن جهود بيت مال القدس وأعماله المهمة لصالح القدس الشريف ودعم المقدسيين.

وعلى المستوى الوطني، جاءت الحكومة بعد ثاني انتخابات تشريعية ببلادنا في إطار دستور 2011، يتم تنظيمها في موعدها العادي، وفي سياق الديناميكية التي أنتجتها المقترضيات الهامة التي جاء بها الدستور على المستوى المؤسساتي والسياسي والحقوقى، وعلى مستوى تعزيز مبادئ وقواعد الحكامة والديمقراطية التشاركية.

فعلى الصعيد السياسي، جاء تشكيل الحكومة وتنصيبها بتاريخ 26 أبريل 2017 في ظروف سياسية خاصة، لكن بلادنا تمكنت والحمد لله، مرة أخرى ثم بحكمة وتبصر جلالة الملك، حفظه الله، ووعي الشعب المغربي، وانخراط القوى السياسية الحية ببلادنا من تدبير هذه المرحلة الدقيقة والمضني في المسار الديمقراطي واحترام الدستور بشكل لا رجعة فيه؛

وعلى الصعيد الاجتماعي، رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة فإن بلادنا بقيت تواجه جزء جمة من التحديات في هذا المجال أبرزها: محدودية الأثر الإيجابي الملموس لمستوى النمو الإقتصادي الحالي على تحسن المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات وضمان ولوجهم المتكافئ للخدمات العمومية الأساسية، وضمان جودتها، وكذا تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك في ظل ارتفاع منسوب الإنتظارات والتطلعات لدى المواطنين والمواطنات، والذي اتخذ في بعض المحطات أشكالا احتجاجية متنوعة مركزيا ومجاليا.



الملك حفظه الله، في هذا المجال، والانتظارات الكبرى التي عبر عنها المواطنون في مناسبات عديدة، في ظل استمرار قصور المؤشرات المسجلة في العديد من الملفات الاجتماعية التي وبالرغم من الجهود المبذولة فيها، إلا أنها بقيت غير كافية بالنسبة لانتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة.

كما عملت الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز التنافسية في الإقتصاد الوطني، ودعم المقاولو الوطنية خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار بما يمكن من تحسين النمو الإقتصادي باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة، وإيجاد فرص الشغل والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي نفس الوقت، تعتبر الحكومة أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ينبغي أن تواكب بإطار جيد من الحكامة يمكن من التوزيع العادل للثروة، في إطار من الشفافية والعدالة والإنصاف، وقد جعلنا من هذا البرنامج مرجعية لتوافق أحزاب الأغلبية وكافة أعضاء الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى جعلناه تعاقدا سياسيا بين الحكومة وممثلي الأمة ومن خلالهم مع المواطنين.

ولقد انطلقت مكونات الحكومة في عملها بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار الإنسان 'الإنصاف والإنجاز'، وأكرر لأن بزاف ديال الأسئلة فهذا الشيء، بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار 'الإنصاف والإنجاز' المستند إلى الإنصاف المستمر إلى تطلعات المواطنين والمواطنات، والفاعلين الإقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين والتفاعل معهم، وإعطاء الأولوية للإنجاز على أرض الواقع. وسهرنا منذ البداية على تغليب أسلوب الحوار والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع، وإيثار منطق التوافق والتعاون والشراكة مع الجميع، وجعل المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. وكان هذا دأبنا في التعامل مع مختلف أشكال التعبيرات

سياسية، ومنظمات نقابية، وهيئات مهنية، وفعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الوطنية ومثقفين للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، وأخص بالذكر هنا مواطنينا في الأقاليم الجنوبية الذين أكدوا للعالم مرة أخرى، وباستمرار وطنيتهم وتشبثهم بملكهم ومغربيتهم، مما يمكن من التصدي المستمر لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية وإحباطها، فلهم تحية خاصة.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أنوه بعمل القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني والوقاية المدنية. وأقدر باسم الحكومة عاليا ما تتحلى به من روح التضحية والتفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والسهر على أمن وطمأنينة المواطنين برعاية جلاله الملك، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لإن توجت سلسلة في المشاورات بتشكيل الأغلبية الحكومية من ستة أحزاب سياسية، ببرامج انتخابية متعددة، فإن ذلك لم يمنعنا من التوافق حول البرنامج الحكومي وميثاق الأغلبية. وصيغ هذا البرنامج وفق رؤية إصلاحية واضحة تستحضر انتظارات المواطنين، وتطلعاتهم المشروعة، والتحديات الاجتماعية والإقتصادية التي تواجه بلادنا، وتستحضر أيضا طموحنا المشترك للولوج ببلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة، وهو ذات الطموح الذي ما فتئ يؤكد عليه جلاله الملك، حفظه الله. هكذا فقد اتفقت مكونات الحكومة منذ تأسيسها على أولويات محددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل بوصفها أكثر المجالات ملحاوية ببلادنا في المرحلة الراهنة.

ينبني البرنامج الحكومي على رؤية ذات توجه اجتماعي واضح تستمد معالمها الأساسية من التوجهات السامية لجلالة



نحترمه تماما، مما مكن من تسريع عدد من الإصلاحات وتجويد بعضها الآخر، ونحن نتطلع في الحكومة إلى مزيد من التعاون لمصلحة الوطن ومصلحة المواطنين، وفعلا عدد من الإصلاحات خرجت من هاد البرلمان في سرعة قياسية نتيجة التعاون بين مختلف مكونات المجلسين فتحية لجميع الأخوات والإخوة البرلمانين المحترمين؛

من جهة أخرى عملنا على تقوية دور مؤسسة رئيس الحكومة أكثر، بما يمكنه من أداء الأدوار المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، خاصة الإشراف على تنظيم أشغال الحكومة والسهر على تنسيق وتوجيه أعمالها، وتتبع أنشطة أعضائها ومواكبة عمل مختلف السلطات الحكومية ومختلف الإدارات والمؤسسات التابعة لها، وهذا مهم جدا لأن هاد التنسيق في الإشراف على العمل الحكومي هو أيضا مهم في منهجية عملنا، ويمكن من تسريع تنزيل الأوراش والمضي إلى تحقيق أهداف التي حددناها في البرنامج الحكومي الذي عرضناه أمامكم منذ البداية.

وهكذا وفي سبيل تنزيل البرنامج الحكومي تعبأت الحكومة بلورة تصور دقيق للتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها ومنهجية تنفيذها، وبالمناسبة البرنامج الحكومي الذي عرضناه أمام البرلمان يتضمن عدد من الأهداف واضحة، مرقمة، دقيقة، يمكن أن تحاسبون عليه اليوم وتحاسبون عليه أيضا في نهاية هذه الولاية، وسأعرض لبعضها بعد قليل، هكذا اعتمدت الحكومة منهجية محكمة للتنزيل والتتبع، مع الحرص في كل ذلك على تحقيق النفس الجماعي والتنسيق ورفع مستوى الإلتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية بهذا الخصوص، وضعت الحكومة منذ تنصيبها مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان حسن تنزيل برنامجها، فأولا، هناك مخطط تنفيذ البرنامج الحكومي الذي هو وثيقة عامة تتضمن الإجراءات التفصيلية العملية وعددها 435 إجراء وهي الكفيلة في رأينا بإحداث أطر الإيجابي الملموس على الحياة اليومية

والإحتياجات الإجتماعية، وفي العلاقة مع المكونات السياسية والنقابية ومع المهنيين وأرباب العمل كما أولت الحكومة عناية خاصة بمبدأ الشفافية الذي يقتضي التواصل المستمر ولاسيما بخصوص حرص الذي يقتضي التواصل المستمر، ولا سيما بخصوص حصيلة عملها وما هي اليوم تبادر بعرض هذه الحصيلة أمام البرلمان؛

لقد أعطينا للعلاقة بين مكونات الأغلبية اهتماما خاصا على الرغم من الاختلاف الواضح بين مرجعياتها وأولوياتها ووجهات نظرها وزوايا نظرها في كثير من القضايا، وعلى الرغم من إختلاف الرهانات الخاصة لكل مكون منها، وهكذا اتفقنا منذ البداية على ضرورة الحرص على إنسجام العمل الحكومي ورفع إيقاع والتنسيق بين أعضائه ومكوناته، وهو ما ما كان له الأثر الإيجابي على الأداء الحكومي ومكن من مباشرة إصلاحات هيكلية أفقية في وقت وجيز، في وقت وجيز خرجنا عدد مهم من الإصلاحات الهيكلية ولولا وجود هذا التوافق بين مكونات الحكومة ما استطعنا أن نخرج هذه الإصلاحات الهيكلية، كما قامت أحزاب الأغلبية يوم 19 فبراير 2018 بتوقيع ميثاق الأغلبية بغية تحديد آليات العمل المشترك، وتأكيد التزامها السياسي بإعطاء شحنة إصلاحية للعمل الحكومي، وهنا يجب أن نميز بين الإختلافات الطبيعية بين أحزاب ذات مشارب مختلفة وتعبيرها عن آرائها بحرية وبين ضرورة التعاون والتآزر والتضامن بينها لإنجاح العمل الحكومي، فتحية خاصة لأحزاب الأغلبية ولقياداتها والبرلمانييها ولمناضليها، وأنا، بطبيعة الحال، أعلم جيدا أن هناك من يبشر باستمرار، ومنذ تشكيل الحكومة بتشتت هذه الأغلبية، لكن ذلك الأمل وذلك الحلم، بل ذلك الوهم لم يتحقق ولن يتحقق إن شاء الله.

ومن جهة أخرى تحية أيضا لأحزاب المعارضة، التي تحلت بالروح الوطنية وحرصت على القيام بواجبها الدستوري الذي



منهم الشغيلة وهو الإنجاز الذي ما كان له أن يتحقق لولا الانخراط الإيجابي للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين فتحية خالصة خاصة قوية لهم.

وتجدر الإشارة، صفقو عليهم، راه، الله يجازيهم بخير، وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الأوراش والإصلاحات الكبرى والاستراتيجيات حظيت بعناية ودعم ملكيين ساميين، من خلال التوجيهات السامية لجلالة الملك، حفظه الله، وإشرافه المباشر على عدد منها، من قبيل الطاقات المتجددة والماء وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والبرامج الاجتماعية والتعليم والتكوين المهني والصحة والفلاحة، ولقد كان لهذا الدعم الملكي السامي، دور كبير في إسراع إخراج الإصلاحات والبرامج وإنجاحها.

كما شهدت هذه المرحلة تعثرا في بعض الأوراش وتعبيرات احتجاجية استلزمت من الحكومة مقاربات خاصة، أعطيت فيها الأولوية للإنجاز على أرض الواقع ومعالجة أسباب تلك الاحتجاجات وإيجاد حلول عملية ونذكر على سبيل المثال ملفات من قبيل احتجاجات مواطنينا في مدينة الحسيمة وجرادة وملف أطر الأكاديميات وتنزيل الإجراءات الضريبية المتعلقة بالتجار؛ فبخصوص احتجاجات الحسيمة والتي بدأت قبل تنصيب الحكومة بشهور، فقد اعتمدت هذه الأخيرة أي الحكومة مقاربة على مستوى طبيعة التدخل التنموي الفوري رغم صعوبته وذلك بهدف تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الحسيمة منارة المتوسط وتجاوز التأخر المسجل في تنفيذها، لقد تمت تعبئة جميع الجهات الفاعلة من خلال زيارات ميدانية، يقوم بها المسؤولون عن الإدارات المركزية والإقليمية، وفي مقدمتهم عدد من أعضاء الحكومة، وذلك بناء على تعليمات ملكية سامية، تقتضي تحقيق تفاعل إيجابي ناجح ومستمر مع المواطنين، وهو ما مكن من تدارك التأخر الذي عرفته تلك المشاريع والتوجه نحو احترام آجال التنفيذ النهائي المحدد سنة 2020؛ أما في إقليم جرادة، فقد تم بلورة برنامج استعجالي

للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الإقتصاديين والاجتماعيين؛ وضعناها هذا المخطط التنفيذي بإجراءات التطبيقية مرافقة بأهداف المؤشرات الرقمية وآجال للتنفيذ والتتبع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة واستباق الصعوبات الممكن ورودها.

وفي نفس الإطار واخا أ سيدي يلاه، وفي نفس الإطار حرصنا على إحداث لجنة بين وزارية، لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي، لا حرج، ما كاين مشكل، تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج وضمان الالتفائية في تنزيله، وقد انعقدت فعلا اجتماعان لهذه اللجنة بين الوزارية، كما تم إحداث وحدة على مستوى مصالح رئيس الحكومة عهد إليها بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي وهي الوحدة التي تعمل بشكل مستمر على هذا الملف.

أبدأ في البداية بتقييم عام لعمل الحكومة لأقول، بأن الحكومة وجدت نفسها عند بداية ولايتها أمام تحد كبير، تمثل في تدبير الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة والتي أثرت على السير العادي للمصادقة على قانون مالية 2017 وتنفيذه وتسببت في تعثر بعض الأوراش، لا سيما في مجال الاستثمار العمومي، ومن أجل تدارك هذا الوضع، انخرطت الحكومة منذ الأيام الأولى لتنصيبها في ورش تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الحكومي، وفاء بالتزاماتها واستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنين والمواطنات.

لقد راكمت بلادنا لفائدة المواطنين ولصالح الوطن خلال سنتين من عمل الحكومة مكتسبات على أكثر من صعيد، وإذا قامت بإصلاحات وإنجازات مقدره مؤسسة وواعده لا يمكن تجاهلها، آخرها اتفاق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف الموقع يوم 25 أبريل 2019، وهو الاتفاق الذي يعد لبنة أساسية من لبنات إرساء قواعد السلم الاجتماعي وخطوة معتبرة في مسار تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات وخصوصا



لكن نحن واعون أيضا بأن المواطنين قد لا يحسون دائما بانعكاس الإنجازات التي قامت بها الحكومة على حياتهم اليومية، وهو ما يستدعي منا رفع وتيرة الإصلاحات والمشاريع والعمل على ضمان فعاليتها ونجاحتها ومضاعفة جهود التواصل والتفاعل مع المواطنين ومزيدا من المسؤولية في الخطاب السياسي والإعلامي، وهو شيء لا تتحمل الحكومة وأحزابها مسؤوليتها فقط، ولكن أيضا تتحمل مسؤوليتها جميع المؤسسات الأخرى أحزاب معارضة ونقابات ومجتمع مدني.

سنكتفي في هذا العرض بالحصيلة المرحلية بالتطرق لبعض أهم إنجازات عمل الحكومة، انطلاقا من برنامجها دون الخوض في التفاصيل الدقيقة التي ستكون موضوع تقرير تكميلي وعرض موجز للحصيلة أعد لهذه الغاية، سيتم تعميمها بعد الإنتهاء من هذه الجلسة الدستورية بعد السيدات والسادة البرلمانين.

وفي هذا الصدد فإن بعض القطاعات الحكومية شرعت فعلا في تعميم حصيلتها القطاعية والتواصل بشأنها وهي مفصلة، وأدعو باقي القطاعات للقيام بالشيء نفسه، لا سيما أن الإنجازات القطاعية تفوق في كثير من الأحيان إلتزامات البرنامج الحكومي، وكما هو معلوم البرنامج الحكومي يبني على 5 محاور سأحرص على تقديم أهم نقاط الحصيلة وفق هذه المحاور:

المحور الأول: دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهورية، فوعيا من الحكومة بأن البناء الديمقراطي والمؤسساتي والحقوقى ورش مستمر، فإنها تعهدت بمواصلة نهج الإصلاح في هذا المجال واشتغلت على 6 الأوراش الأساسية همت:

أولا - تعزيز حقوق الإنسان و صون حقوق وكرامة المواطن، لا سيما اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدء من سنة 2018 وصياغة مخططها التنفيذي، ويعد المغرب أحد البلدان التاسع والثلاثين في العالم التي تمتلك خطة في مجال حقوق الإنسان، تفاعلا مع توصيات وبرنامج عمل فيينا؛

متكامل يضم عدة تدابير، تهدف تحسين الظروف الاجتماعية والإقتصادية للسكان، وهو البرنامج الإستعجالي الذي يسير تنفيذ وبوتيرة مقبولة.

وحتى نكون واقعيين يجب الإعتراف بأنه رغم الجهود المبذولة والنتائج المسجلة فلا يمكن الإدعاء بأن هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى قادرة على حل مشاكل المغرب في نصف ولاية، بل حتى في ولاية كاملة، لكننا مقتنعون بأننا نسير في الإتجاه الصحيح وبحلول عملية ناجعة، ما دام أن المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي نباشرها هي في تقدم واضطراب مستمر، وكلنا أمل في أن نحقق أكثر في نصف الولاية المتبقية، إن شاء الله، لا سيما من أجل استكمال الوفاء بالتزامات برنامجنا الحكومي، وكذا العمل على تجاوز التحديات والصعوبات التي لا زالت تواجه بلادنا، نحن أمام حصيلة نقدر أنها الكثير من الإنجاز، وفيها الكثير من الإصلاحات الواقعية، وفيها الكثير من المؤشرات الإيجابية المتعددة، وهو دليل على نجاح مقدر في ذلك مع الإشارة إلى أن هذا جاء في سياق إرتفاع منسوب الطلب الإجتماعي وتزايد انتظارات المواطنين، وهذا من حقهم، لكن بالمقابل لا يمكن الإنسياق وراء حملات التبخيس والتشويه الممنهجين، بغية التأثير على ثقة المواطنين في العمل العام وفي العمل السياسي، لذلك اتجه جزء من جهودنا إلى رد الإعتبار للمؤسسات والعمل الحكومي والسياسي ورفع منسوب الأمل لدى عموم المواطنين.

إن بلادنا تسير في الإتجاه الصحيح على الرغم من قساوة الإكراهات وقساوة المؤامرات، ولا حل أمامنا إلا مواجهة حملات تزييف الوعي وتعميم الإحباط بمزيد من العمل وبذل الجهد، لأن بلادنا تستحق الأفضل وهي في المسار الصحيح بالرغم من كل التحديات المحيطة، لا يعني هذا أننا لا نريد انتقاد ولا نريد نصحا، وإنما ندعو إلى التحلي بالإنصاف في تقييم الواقع وأن نقول للسلي أنه سلمي والإيجابي نعترف له بأنه إيجابي.



والذي تضمن جملة من المقتضيات الرامية إلى تأهيل الإدارة القضائية وتطويرها، كما عبأت الحكومة إمكانات بشرية ولوجيستية ومادية هامة لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسعة وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها؛

أما في إطار ورش تحديث الإدارة القضائية، فقد تميزت هذه المرحلة باستكمال أسس التحول الرقمي لمنظومة العدالة في أفق تنزيل المحكمة الرقمية، بتوسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ؛ كما تم الحرص على الرفع من نجاعة عمل محاكم المملكة سواء على مستوى البت في القضايا أو على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، وفي كلها تحققت أهداف طموحة؛ كما قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون العام، سواء كان التنفيذ لصالح هذا الشخص العام أو في مواجهته؛ في هذا السياق الأخير، ولتدعيم المقاربة الوقائية أحدث لدى رئيس الحكومة بمقتضى منشور لجنة وزارية لمعالجة إشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام، تهدف أساسا إلى تحديد السبل القمينة بالحيلولة دون تنامي المنازعات التي تتسبب فيها الإدارة من جهة وكيفية تأمين الدفاع عن هذه الأخيرة على أحسن وجه من جهة أخرى، وأيضا تضمن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة أو ضد الإدارة من جهة ثالثة؛

ثالثا- مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية والوطنية واستكمال تنزيل الدستور في إطار متابعة تفعيل الدستور تداولت الحكومة وصادقت على عدد من النصوص القانونية همت بصفة خاصة عدد من المؤسسات الحقوقية مؤسسة الوسيط أولا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ثانيا، كما كانت حصيلة الإنتاج القانوني للحكومة متميزة إذ تعتبر هاتان السنتان من أخصب الحقب على

كما واصلت الحكومة تنفيذ توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة ومعالجة 95% من أصل حوالي 2000 شكاية وتظلم للمواطنين أفرادا وجمعيات بهذا الخصوص، وذلك من نونبر 2017 إلى متم 2018، وأولت الحكومة عناية خاصة من أجل النهوض بأوضاع المرأة المغربية والسعي نحو تمكينها أكثر اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وفي هذا الإطار تمت بلورة الخطة الحكومية للمساواة إكرام وفي 2017-2021 والمصادقة عليها عبر تحقيق 24 هدفا وحوالي 100 إجراء، تهدف إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن وتقوية فرص عملهن، وتمكينهن اقتصاديا، وتم تحقيق 23 هدفا و83 إجراء منها، كما تم إعداد دراسة حول التمكين الإقتصادي للنساء والمخطط الوطني المندمج للتمكين الإقتصادي للنساء في أفق 2030.

وفي إطار التنزيل الفعلي لقانون محاربة العنف ضد النساء، أطلقت الحكومة البحث الوطني حول العنف ضد النساء، وأعلنت عن نتائجه الأولية وأحدثت شبكة الفضاءات متعددة الوسائط للنساء ضحايا العنف، وتم التكفل لحد الساعة بحوالي 19.000 امرأة من ضحايا العنف.

وفي إطار تكريس الوضع الدستوري للغة الأمازيغية وفي انتظار اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية عملت الحكومة على إدماج تدريس الأمازيغية في المعاهد العليا للإدارة والقضاء والاتصال والسينما والمسرح، وقد بدأت فعلا تدريس الأمازيغية في هذه المعاهد العليا؛

ثانيا- مواصلة إصلاح منظومة العدالة، ومن أجل تنزيل الإستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية إنصب إهتمام الحكومة خلال سنة 2018 على تأهيل الإدارة القضائية والإرتقاء بها من خلال مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي



مقابل 4 مليار درهم سنة 2016، وكل ذلك في أفق تحقيق ما نص عليه القانون التنظيمي للجهات بحذافره.

وحرصت الحكومة على إرساء مقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية من خلال قيام رئيس الحكومة وعدد من أعضائها بزيارات ميدانية وتواصلية للجهات باعتبار هذه الزيارات مناسبة للإنصات عن قرب للفاعلين وتم لحد الساعة تمت 7 زيارات هذا فضلا عن الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة الآخرين.

وفي إطار التزام الحكومة بإطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير تميزت هذه المرحلة باعتماد نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب من خلال إطلاق ورش إعداد قانون يعنى بإعداد التراب ووضع مرجعياته الوطنية والجهوية وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية وإحداث مرصد وطني للتتبع والتقييم بهدف دعم وتقوية التكامل والإلتقائية في السياسات العمومية.

في ميدان التعمير تم الحرص على تعميم وثائق التعمير وانتما كتعرفوا الأهمية لوثائق التعمير وضرورة التعميم ديالها، وذلك باعتبارها وثائق مرجعية تؤطر وتنظم نمو المجال وتطور المجال، وفي أفق المصادقة على 600 وثيقة تعميمية مع متم 2021 كما وعدنا في البرنامج الحكومي تمت المصادقة لحد الساعة على 286 وثيقة سنة 2017-201 8 بمعدل سنوي يزيد على 140 وثيقة سنويا مع إيلاء أهمية خاصة لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا.

خامسا- إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني، أنتم تعرفون جميعا أن الديمقراطية التشاركية هي تعتبر مكملة للديمقراطية التمثيلية، والدستور أتى باعتماد هذه الديمقراطية التشاركية، وإعطاء إهتمام كبير للمجتمع المدني، ولذلك قامت الحكومة بإرساء آليات تفعيل هاذ الديمقراطية التشاركية أولا من خلال إحداث اللجنة الوطنية للعرائض والمقدمة

مدى العقدين الأخيرين إذ تمت دراسة أكثر من 430 مشروع نص قانوني وتنظيمي منها أكثر من 150 مشروع قانون من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية ومشروع قانون إطار واحد يتعلق بمنظومة التربية والبحث العلمي، وتم إعداد ودراسة والمصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة المهيكلة للإصلاحات الكبرى الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، قانون إصلاح المركز الجهوي للاستثمار، النصوص المنظمة لأراضي الجماعات السلالية وغيرها كثير؛

رابعا- مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة من خلال إتمام إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات والعمالات والأقاليم وهي 71 مرسوم في المجموع، وأيضا إصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

وعملت الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، كما رأينا منذ قليل على إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري باعتباره لبنة أساسية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية على الصعيد الترابي وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة تتبوء فيها الجهة الفضاء الترابي الملائم لتحقيق التنمية على أرض الواقع، وقد بدأنا فعلا الخطوات الأولى لتطبيق وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

وواصلت الحكومة تعبئة الإمكانيات المالية للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال رفع الحصة المرصودة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لتنتقل من 4% إلى 5% إضافة إلى مساهمة الميزانية والتي تقدر ب 4.8 مليار درهم سنة 2019



أولاً: تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة عن طريق متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

ثانياً: تنصيب اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد وتفعيلها، تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في مجال محاربة الرشوة والفساد، تتبع تقارير المفتشيات العامة للقطاعات الحكومية من خلال وحدة إدارية خاصة وحدها لهذا المجال على مستوى رئاسة الحكومة، والإستمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة وهو ضمن الجهود الوطنية لمحاربة الفساد، ونشكر العديد من المواطنين والمواطنات اللذين كخدموا هذا الرقم الوطني للتبليغ عن الفساد، لأن هاذ التبليغ عن الفساد من قبل المواطنين هو يمكن من تدخل السلطات المعنية في الوقت المناسب، وهذا أدى إلى توقيف عدد من المسؤولين في هاذ المرحلة، وجره إلى القضاء، وقد حكم بعضهم فعلا وصدرت ضد أحكام، وأرست الحكومة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وعملت على تنصيب أعضائها باعتبارها فاعل أساسي في تحسين الحكامة في الصفقات ومنجع للمستثمرين وللمقاولات برفع شكائتها عندما يظنون بأنهم فعلا هناك مجال للشكاية.

واعتمدت الحكومة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وهذا حق، وهذا واحد القانون استراتيجي طال انتظاره، الحمد لله صادق عليه البرلمان، وبدأ تفعيله ابتداء من 12 مارس 2019، عندنا هاذ السنة باش نوضعو البنائيات، وقد بدأت الحكومة فعلا مع وضع البنائيات وتكوين الأشخاص لأن كل إدارة باش توفى بالمقتضيات ديال القانون خاص يكونو بعض الموظفين يمكن ليهم يتواصلو يعطيو المعلومة وخاصنا نقومو بالتخزين المعلومة بالطريق الصحيحة التي بها يمكن أن نعطي المعلومة في الوقت المناسب، هاد الشئ دابا خدامين عليه الآن، كما عملت الحكومة على انضمام المغرب لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2008

للسلطات العمومية، والتي شرعت فعلا في عقد اجتماعاتها مركزيا واشتغلت فعليا ودرست 4 عرائض وزعت لدى رئيس الحكومة لحد الساعة، كما أطلقت الحكومة الحملة التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، والموقع الإلكتروني الخاص بتيسير وممارسة الديمقراطية التشاركية، وتم هنا في هاذ مجال التواصل مع مئات الجمعيات، وتكوين 1120 فاعلا جمعويا في هاذ المجال، احنا كان معولين على هاذ الحملة لأنها يمكن أن تضخ دماء في تفاعل المجتمع المدني مع الشأن العام وتدير الشأن العام وإعطاء رأيه عن طريق هاذ العرائض أو عن طريق الوسائل الأخرى التي يمكن أن يعبر بها المجتمع المدني عن رأيه؛ ومن أجل دعم ومواكبة المجتمع المدني تم تفعيل بوابة خاصة للشراكة مع الجمعيات، تروم تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، وأنتم تعرفون بأن التمويل العمومي للجمعيات كان دائما يطرح تساؤلات ونريد عن طريق هذه الشفافية أن ننهي هذه التساؤلات؛ وفي إطار الترافع المدني حول مغربية الصحراء وهذا مهم، تم تنظيم ملتقى وطني وتكويني للجمعيات في هذا المجال والتوقيع على عدد من الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية الصحراء لمواكبتها في تكوين الشباب للترافع العملي والفاعل عن قضية الصحراء.

المحور الثاني: أيها السيدات والسادة المحترمين، في هاذ العرض هو تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، أنتم تعرفون بأنكم جميعا، تشتمكون من هاذ القيم ديال النزاهة، بعض قيم النزاهة والرشوة والفساد والمواطنات والمواطنين باستمرار يحتجون عليه، ولذلك يمثل تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات، في هذا المجال الذي تم في هذه المرحلة مهم.



نجاحة الأداء وتروم تحقيق الإصلاح الشامل والإرتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية وتعزيز قدراتها لتكون في خدمة المواطن وتكون في خدمة المقاول.

وفي هذا السياق أعطيت الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات في 8 يناير 2018 باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين الإدارة والمواطنين وقد بلغ العدد الإجمالي للشكايات المتوصل بها إلى حدود 10 ماي الأخير 120 ألف شكاية على الأقل 120 ألف شكاية تمت معالجة 76% منها فعلا وتم تسجيل نسبة الرضى من لدن المسجلة لدى الناس اللي تعالجات الشكاية دياهم بنسبة 67% وهذه أرقام تبين النجاح في هذا الموضوع، وعززنا أيضا التحول الرقمي للخدمات الإدارية، وهذا كما قلت مرارا الانتقال إلى الإدارة الرقمية واحد الخيار ضروري المغرب ومهم جدا وتوسعت منصات الطلبات على الخط وعدد المساطر المنشورة لحد الساعة على منصة الطلبات 803 خدمات وعدد الخدمات المدرجة مرقمنة 207 من هذه الخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

في المحور الثالث والذي يهتم التطوير الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة هذا مهم جدا، وفي البداية قلنا بأن الهدف ديالنا أولا تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني؛ ثانيا تقوية تنافسية المقاولات؛ ثالثا تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني. والحمد لله، على هاذ ثلاث مستويات تحققت جزء من الأهداف التي كنا قد وعدنا بها، فأولا وقبل كل شيء:

أولا-تحديث منظومة دعم المقاوله وتحفيز الاستثمار، في هذا المجال أذكر بأنه أطلق ورش الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية الاستثمار كما تحدثت عنه وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وهذا واحد الورش هيكلية جوهرية مهم جدا أخرجناه بالتقائية بين مختلف المتدخلين على الرغم من صعوبته، وأصدرنا مرسومه التطبيقي، والآن سنبدأ إن شاء الله، فورا في العمل على

وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020 وهناك سيل آخر من الإجراءات لكن المهم أن هذه الإجراءات كان له تأثير في تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية transparency international لسنتين متتاليتين ولأول مرة في تاريخ المغرب كإين تحسن فهاد المؤشر لسنتين متتاليتين ب 17 مرتبة لينتقل من المرتبة 90 إلى المرتبة 73 وإن شاء الله بجهود الجميع بتكاتف الجميع سيتحسن تصنيفنا في السنوات المقبلة بل سيتحسن واقع الشفافية والنزاهة في واقع تدبير الشأن العام؛

- تعزيز التقائية ونجاحة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة ومواصلة إصلاح المالية العمومية، ذلك أن المغرب تبنى منذ عقدين من الزمان التخطيط الاستراتيجي والقطاعي، ومن أجل ضمان تنفيذ أمثل وانسجام وتكامل هذه الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وجب تحقيق وتعزيز التقائية التدخلات الإدارة والمؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجال، وهنا تدخلت الحكومة بعدد من الإجراءات صارت في هذا المجال وأذكر منها بالخصوص أنه سواصل الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الضريبية، ولا يفوتني التذكير بالمناظرة الوطنية التي أعدت بطريقة تشاركية والتقائية، عقدت أخيرا، ونأمل أن تعطي دفعة قوية لهذا الإصلاح وصادق على عدد من مشاريع القوانين في مجلس الحكومة تسير في هذا الاتجاه أخص بالذكر منها مشروع القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

3-إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، ذلك أن إصلاح الإدارة مدخل أساسي كما تعرفون جميعا لبناء هذه الإدارة وتعزيز نجاحتها وتعزيز نجاحة أداءها وتحسين جودة خدماتها، في هاد الإطار كانت هناك خطة وطنية لإصلاح الإدارة 2018-2020 تعتمد منهجية مبنية على الأهداف والنتائج ومؤشرات



رؤية لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية مثل الاقتصاد الرقمي؛ مثل الاقتصاد الأخضر؛ مثل الذكاء الصناعي والصناعات المتطورة، ولقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية المحدثة مؤخرا للاضطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة. كما حرصت الحكومة على تنويع الشركاء الاقتصاديين والانفتاح على أسواق جديدة والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب لا سيما بفتح أسواق استثمارية في إفريقيا، وهو الورش المهم الذي يعطيه جلالة الملك حفظه الله، أولوية واهتماما كبيرين.

ولقد كان من نتائج هذه الإصلاحات والإجراءات، باش نشوفو بأن هاذ الإصلاحات والإجراءات وكثير من الإصلاحات والإجراءات الأخرى لم تذهب هدرا، إنما كان عندو تأثير مباشر في تصنيف المغرب في تحسين مناخ الأعمال، وبالتالي تقدم تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019، في أفق تحقيق طموح ولوج دائرة اقتصاديات الخمسين الأوائل في هذا المجال سنة 2021 إن شاء الله، وهو الهدف الذي حددناه في البرنامج الحكومي، ونحن نسير نحوه بخطى ثابتة بإذن الله. وهاذ السنة غادي نعاود نتحسنو 4 ولا 5 نقط وأشكر البرلمان لأنه أصر على المصادقة على بعض القوانين المهمة في هذا المجال.

كما مكنت الإصلاحات المذكورة، كما مكنت الإصلاحات المذكورة من ارتفاع مطرد لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلادنا، وهذا نجاح على أن هناك ثقة في الاقتصاد الوطني، على أنه الثقة في الإصلاحات التي قامت بها بلادنا. ما يمكن شي واحد يجي ويتحول من واحد الدولة اخرى يجي للدولة عندنا ويجي يستثمر المليارات ديال الدراهم فقط لأنه لسواد عيوننا، الناس كيجيو حيث كاين واحد البيئة مواتية للإستثمار. فلذلك تطور

تنزيهه وعلى حسب القانون عندنا قدامنا سنتين لتنزيهه كاملا. وأيضا كانت هناك عدد من الإجراءات لتحفيز الاستثمار ودعم المقاول، صادقتم على كثير منها في القوانين المالية 2018-2019 وهي تمم بالخصوص المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة:

- ومنها اعتماد الضريبة التصاعدية، ومنها تخفيض الضريبة ديال الشطر الثاني من 20% إلى 17% في 2019؛
 - ومنها توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة المصدرين لتشمل حتى المنشآت التي تصنع منتوجات موجهة للتصدير وهي تعني بالأساس المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
 - ومنها معالجة صعوبة المقاول من خلال اعتماد القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس، وأيضا قانون الضمانات المنقولة اللي غيممكن بالخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل بالضمانات المنقولة؛
 - ومنها إرجاع عملية إرجاع الضرائب في أكبر عملية من نوعها في تاريخ المغرب، أن الدولة كترجع هادوك المتأخرات ديال الضرائب 40 مليار درهم مرة في سنة واحدة، في خطوة جريئة وغير مسبوق؛
 - وأيضا إلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون المالية 2018؛
 - وأيضا مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع واهتمام وهذا قطاع مهم مصري مهم جدا، وقد شرعت 8 أبناك من البنوك التشاركية في تقديم خدماتها لبلادنا؛
 - المصادقة على 119 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق تبلغ قيمتها الإجمالية 124 مليار درهم من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات، منذ تنصيب الحكومة.
- ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد وإعداده للتحويلات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على وضع



لدعم التعاونيات ودعم الجمعيات دمجناهم في "تحفيز"، وهذا إجراء أيضا أتت به هذه الحكومة دعما لهذه الشرائح التي فهاذ الجمعيات والتعاونيات. وساهمت هذه الإجراءات وغيرها كثير، كإيئة في المخطط وكإيئة ويمكن وفي الوثيقة التي ستوزع كإيئة التفصيل، لكن المهم هو أن هذا أن هذه إجراءات وغيرها ساهمت إلى جانب، بطبيعة الحال السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب إلى بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع البطالة ولو ببطء، إذ أبرزت نتائج المندوبية السامية للتخطيط عن تراجع نسبة البطالة ب5,0% ما بين الدورة الأولى لسنة 2018 والدورة الأولى لسنة 2019، وهو نفس المنحى الإيجابي الذي سجلته المندوبية السامية للتخطيط في آخر سنة 2018.

وأغتنم هذه المناسبة، لأجدد التأكيد على أن الحكومة تعتبر التشغيل ضمن أولوياتها الأساسية، وأنها تلتزم بمضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي وتطويره أكثر حتى نصل إلى المستوى المنشود، إن شاء الله. نحن غير راضين على هذا التطور وأخا هو تطور ولكن احنا بغينا أكثر، ويستحق الشباب أكثر ويستحق بلدنا أكثر وينتظر المواطنون أكثر؛

ثالثا- تعزيز التنمية الصناعية، واصلت الحكومة الإهتمام بالقطاع الصناعي من خلال تنزيل مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، إذ تم تحقيق 81% من الأهداف المتوخاة منه لحد الآن على مستوى التشغيل، حيث تم إحداث 400.000 منصب شغل في القطاع الصناعي، والمخطط منذ بدايته، بطبيعة الحال، ماشي فقط في ظل هذه الحكومة. والمخطط الذي ساهم في الرفع من المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10% ودعم التحول الهيكلي للنسيج الصناعي وتطوير تنافسية الإقتصاد الوطني، مما جعل المغرب وجهة لعدد من الصناعات المتطورة ذات القيمة المضافة مثل السيارات والطائرات، ففي قطاع السيارات، واصلت

تدفق الإستثمارات الأجنبية تطورت ب55% ما بين 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32 مليار درهم سنة 2018، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين ببلادنا وفي اقتصادنا ويجعل المغرب أكثر الدول الإفريقية جاذبة للإستثمار الأجنبي، هذا نجاح باش يحققو طرف واحد، أنتم شاركتكم فيه معشر البرلمانيات والبرلمانيين، أنتم أيضا شاركتكم فيه وشكرا جزيليا؛

ثانيا- النهوض بالتشغيل والإدماج المهني، جعلت الحكومة النهوض بالتشغيل من ضمن أولوياتها باعتباره مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة والعيث الكريم. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، الذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقارنة شاملة ومندججة، مع اعتماد مخططة التنفيذ، وعقد شراكة مع الجهات ومع الإتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبته، كما شرع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل بتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وإحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل. إلى جانب هذا الإصلاح الهيكلي، قامت الحكومة بإجراءات عدة أخص منها بالذكر:

- تسجيل أكثر من 102.000 دابا مقالو ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019 مقابل 32.000 فقط سنة 2016، شوف 32.000 مقالو ذاتي سنة 2016، دابا اليومي 102.000، أي الهدف اللي كان محدد سنة 2021 فتناه دابا، فتننا الهدف ديال 2021، إن شاء الله، نزيدو أكثر؛

- تطوير نظام تحفيز لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الإلتزامات الضريبية والإجتماعية المتعلقة بهم، هذا دعم المقاولات الصغرى المتوسطة، دعم التشغيل رفعنا هداك التحفيز من 5 الأجراء إلى 10 أجراء، وهذا صادقتو عليه انتم في قانون المالية لفائدة المقاولات، وأيضا أضفنا الجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة إلى هذه الإجراءات وهذا شيء مهم



على مساحات عشرات الآلاف من الهكتارات، أنا المهم هو هذا، عشرات الآلاف من الهكتارات الجديدة، إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية، أنتم تعرفون المغرب الأخضر عندو 2 دعامات، الدعامة الثانية هي الفلاحة التضامنية الموجهة للفلاحين الصغار، إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية لفائدة أزيد من 141.000 فلاح صغير، بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم، ولاشك أن هناك انتظارات أخرى يجب الإستجابة لها؛ دعم وتممين المنتوجات الفلاحية، لأن الآن خاصنا هاذ المنتوجات الفلاحية نثمنوها عن طريق التصنيع للتصدير ولوضعها في تصرف أيضا المواطنين حتى داخلها؛ دعم تميمين المنتوجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وتحديث وحدات تميمين هذه المنتوجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛ تحسين نشيز الصيد البحري التقليدي وعصرنته بتجهيزات 99% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هويتها باستخدام الموجات الراديو، وهناك عدد من الأهداف الأخرى تحققت في مجال الصيد البحري تجعل هذا القطاع واعداد في المستقبل.

خامسا: تقوية ودعم قطاع السياحة من أجل إعطاء دفعة جديدة لرؤية 2020 التي تعثرت من قبل، قبل ماتجي هاذ الحكومة عملت الحكومة على إنجاح عدد من الإجراءات وضع جهاز لمواكبة وتسريع ديناميكية الاستثمار في مجال السياحة خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019؛ تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بهذا القطاع؛ فتح عدد من الخطوط الجوية الجديدة وطنيا ودوليا لإنعاش الوجهات السياحية وسترون بأنه الحمد لله اليوم عدد من الجهات فك الطوق عنها نتيجة هاذ الخطوط الجوية الداخلية الجديدة وفعاليتها بتعاون من الجهات الذين نشكرهم بطبيعة الحال، وللإشارة فقد حقق القطاع السياحي مؤشرات مهمة من خلال ارتفاع عدد السياح من 10

بلادنا استقطاب مصنعين عالميين بارزين، مما مكنها من الوصول إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 700.000 سنويا، 700.000 سيارة سنويا، وتجاوزنا جميع الدول الإفريقية، وأصبح المغرب أول دولة إفريقية، وكان بعض الدول الإفريقية قبل منا غير قبل 2018، 2018 كانت دول إفريقية أخرى تصدر وتنتج أكثر منا وتصدر أكثر منا، والحمد لله اليوم هذا دليل على أن هاذي إنجازات عملية شي حاجة مبرقة واضحة، لا يمكن أن يجادل فيها، وأيضا مكن هذا من زيادة حجم الصادرات، انتبهو ثاني لهاد الرقم، هذا رقم آخر، زيادة في حجم الصادرات التي بلغت 65 مليار درهم خلال 2018، متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة كالفوسفاط، مما جعل بلادنا أول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب50% في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ الطاقة الإنتاجية، تقدر بمليون سيارة سنويا في أفق 2022، إن شاء الله، ولكن في الصادرات غنيزد نقول لأول مرة في آخر الأرقام ديال مكتب الصرف، الصادرات تطورت بشكل سريع أكثر من تطور الواردات، وبالتالي طورت نسبة تغطية الصادرات بالواردات وتحسنات، وهذا هو التطور باش نخليو عندنا العملة الصعبة، هذا هو الهدف، وهذا من الأهداف ديالنا الحمد لله راه كنمشيو ليه بخطى بطيئة ولكن حثيثة وقوية.

رابعا: رفع تنافسية قطاعي الفلاحة والصيد البحري، يعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري من القطاعات الرئيسية باعتبار دورهما الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والبيئي الهام، وإذا كان الإنفتاح الإقتصادي العالمي يتيح فرصا هامة لتوسيع الأسواق وتعدددها أمام الإنتاج الوطني، فإنه يطرح في نفس الوقت رهانات متجددة على بلادنا، لذلك عملت الحكومة بالموازاة مع مواصلة وتطوير تنزيل مخطط المغرب الأخضر، ومخطط أليوتيس على تنفيذ جملة من الإجراءات الرامية إلى الرفع من تنافسية القطاعين كما يلي: أولا إنهاء أشغال عصرنة شبكة الري والتجهيز الهيدروفلاحي الخارجي



الأشغال تم ب 75% بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطني رقم 1 الرابطة بين العيون الداخلة على طول 500 كلم، و90% من الطريق السريع تازة الحسيمة في يناير 2019 اللي كان طرح مرارا أثناء الإشكال ديال منارة الحسيمة، وفي مجال السكك الحديدية والنقل السككي لا بد أن نتحدث عن خط القطار الفائق السرعة البراق الرابط بين القطبين الاقتصاديين الكبيرين الدار البيضاء وطنجة، وتثليث محور الدار البيضاء والقنيطرة، إتمام التثنية الكاملة لمحور سطات ومراكش، وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى، وهاد الشي كل شي راه يحتاج إلى استثمارات، هادي راه استثمارات وأموال، لأن هاد الأمور ما كتتمش غير هكاك منين أيجي هاد الاستثمار، لا بد من براعة استثمارية وتمويلية؛ وبفضل هذه الإنجازات وهذا هو المهم أيضا فقد تمكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى إفريقيا في جودة البنيات التحتية السككية، وهذا مهم هادي، هي المؤشرات اللي ما كتكذبش هي اللي كتعطيها مؤشرات واضحة؛ وفيما يتعلق بالنقل البحري وتعزيز شبكة الموانئ فقد أشرفت أشغال الميناء الجديد بأسفي على الإنتهاء، كما تواصل الحكومة دراسة وإنجاز مشاريع مينائية كبرى تنضاف إلى المشاريع السابقة، وذلك بفضل جودة وأهمية البنية التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال، في المجال المينائي فقد تمكن من احتلال مرة أخرى المركز الأول إفريقيا والثاني عربيا في مؤشر الربط البحري المنتظم لسنة 2018، هذا واضح هاد الشي واضح؛

ثامنا: مواصلة تنزيل النموذج الطاقوي المغربي، يكتسي قطاع الطاقة أهمية قصوى يتوفر المغرب على رؤية إستراتيجية مستمدة من التوجيهات الملكية السامية والقاضية بتحقيق الأمن والإستقرار الطاقويين، وجعل الطاقة رافعة للتنمية البشرية والإقتصادية، وبفضل الجهود المتراكمة، انتقلت القدرة المنشأة من مصادر متجددة إلى 34% اليوم، كما تم إطلاق مشاريع تطوير الشبكة الكهربائية

د المليون سنة 2016 إلى 12.5 مليون نسمة سنة 2018 و نطمح إلى المزيد؛
سادسا: مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتعاقد التضامني هو اقتصاد يضم بهم قطاع واسع من المواطنين والمواطنين في القرى وفي الدواوير في المدن القريبة وفي هوامش المدن اللي هما فعلا يحتاجون للعيش الكريم وهاد الاقتصاد التضامني والصناعة التقليدية كتوفر لهم هاد العيش الكريم من خلال أنشطة مدرة للدخل ولذلك اتخذت الحكومة عدد من التدابير في هذا المجال من بينها: الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 دارا للصناعة 90 دار بزيادة في سنتين 26% دور الصناعة اللي هي مهمة جدا للمرأة القروية، مواصلة دعم التجمعات الحرفية للمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدلات الإنتاج، مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهذا قانون مهم يعطي دفعة قوية لهذا القطاع، ولكن أيضا تمكين التعاونية أشرنا إليه والمقاول الذاتي من الحق في المشاركة في الصفقات العمومية لأول مرة في تاريخ المغرب، ولات المقاولات المقاول الذاتي المقاولات الذاتية وأيضا التعاونيات من حقها أن تشارك في الصفقات العمومية وهذا دعما لها وإعطاء دفعة لإنتاجها؛

سابعا: تعزيز البنيات التحتية واللوجيستكية وهو مجال نعطيه اهتماما خاص أيضا لأنه من شروط إعطاء دفعة قوية للإقلاع الاقتصادي، لا يمكن أن يتمكن الإقلاع الاقتصادي بدون بنيات تحتية ولوجيستكية ومنظومة نقل قوية وفي المستوى وهادي من نقاط الضعف ديالنا بكل صراحة، جميع الشبكات الدولية ديال المؤشرات هادي عندنا فيها شوية د الضعف، لذلك كان هناك جهد لاستدراك هذا الضعف، ومن هنا كاين تسريع عدد من المشاريع الكبرى على المستوى الطرقي، أشيد هنا بأن تقدم



اعتمدت المخططات القطاعية الخاصة بالتنمية المستدامة، اعتمدنا ميثاق مثالية الإدارة في هذا المجال، وأيضا الدليل التوجيهي والبطاقات التقنية التوجيهية الخاصة بذلك، وسنمشي سنذهب نحو أهداف واضحة في مجال التزام الإدارة بأهداف مثالية الإدارة في التنمية المستدامة؛

عاشرا: توسيع العرض المائي، هذا أيضا واحد الموضوع مهم وإستراتيجي وأعطاه جلالة الملك كل الإهتمام، أنتم تعرفون بأنه هاد الموضوع الحكومة الآن منكبة على إعداد المخطط المائي الوطني 2020-2050، لأن القانون اللي صادقتو عليه ينص على أن المخطط الوطني المائي خصو يكون فيه 30 سنة، فلذلك المخطط القديم راه غادي ولكن المخطط الجديد غادي يكون 2020-2050، غادي يكون فيه 30 سنة بالموازاة مع عدد من التدخلات والإجراءات والبرامج الإستعجالية التي نحينها باستمرار، وتتعقد فيه لجان على مستوى الحكومة يرأسها رئيس الحكومة لتتبع الإشكالات التي يطرحها الخصاص من الماء في أي بقعة أو مكان أو دوار من وطننا العزيز، ونعمل في هذا المجال على حل هذه الإشكالات، كما أيضا تم إنجاز 4 سدود كبرى و 17 سد صغير ومتوسط فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سد كبير و 23 سد صغير ومتوسط، وتم إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية، وهذا كله، إن شاء الله، سيمكننا من تجاوز كل الإشكالات المائية في المستقبل، إن شاء الله.

المحور الرابع: هو تعزيز التنمية البشرية والتماسك الإجتماعي والمجالي، وأنتم تعرفون بأن هذا واحد المحور هام، واحد المحور رئيسي لأن احنا حكومة ذات طابع إجتماعي، ذات نفس اجتماعي ونعطيه كل الإهتمام وكنعتبروه أولوية مركزية لعمل الحكومة، ومن هنا اتخذنا عدد من الإجراءات والتدابير وأطلقناها عدد من الإصلاحات الكبرى، وبدأ بعضها يؤدي أكله عمليا،

بما قدره 13 مليار درهم. وفي نفس السياق، تم خلال الفترة من أبريل 2017 إلى نونبر 2018 كهربة 856 دوار، يضم 21.000 سكن تقريبا بغلاف مالي يبلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهربة القروية خلال هذه الفترة من 99.45% إلى 99.63%؛

وفيما يخص قطاع المحروقات، حرصت الحكومة إنسجاما مع تطلعات الشعب المغربي وتجاوبا مع نتائج كثير من التوصيات ديال البرلمان بغرفتيه، حرصت الحكومة على ترسيخ تنافسية هذا القطاع، وذلك بمنح الموافقة المبدئية ل 10 شركات جديدة وهذا من من توصياتكم، بمنح الموافقة المبدئية ل 10 شركات جديدة لاقتناء المواد البترولية من أجل مزاوله نشاط وتوزيع هذه المواد، كما يتم العمل على تطوير منظومة تخزين المواد البترولية لتشجيع التخزين المشترك وكذا إطلاق استثمار بحوالي 1.5 مليار درهم لتقوية قدرات التخزين الوطنية من هذه المواد، وقد تم تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز حيث انتقل عدد محطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة الواحدة وهذه فقرة كبيرة؛

وفي إطار تعزيز تنافسية قطاع المقالع، تم اعتماد الإطار التنظيمي لتنظيم قانون المقالع بهدف إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية والإزامية جواب الإدارة على الطلبات أقل من 20 يوما مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية، وهذه كلها إصلاحات غير مسبوقه في مجال المقالع، دخلنا في مجال التنافسية المفتوحة وحيّدنا مجال التصريح المباشر، وهذا شيء مهم جدا؛

تاسعا: تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، هذا أيضا، عندنا في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي صادق عليها المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك، جوابا على كثير التحديات البيئية والتنمية ليس فقط الوطنية، ولكن أيضا الجهوية والدولية ولتنزيل هذه الإستراتيجية أحدثنا اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة،



من التلاميذ والتلميذات مقابل فقط 860 ألف سنة 2015 بميزانية الآن راه مهمة جدا؛ مليون محفظة أيضا دعم وزيدت أرقامه، الداخليات، المطاعم المدرسية كلها تزداد الميزانيات ديالها؛ وعلى مستوى تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين تمت مراجعة الكتب المدرسية باعتماد مقارنة نوعية كبيداغوجية الخطأ، فضلا عن تطوير المهارات الحياتية، وهذا هو المهم، غادي ندخلوه في جميع المستويات بما فيه الابتدائي، هاد المهارات الحياتية كيسميه بالإنجليزية soft skills، لأنه فيها والحس المقاولاتي أيضا لأن اكتشفنا أن هذا جزء مما ينقص شبابنا واخا يكون المستوى التعليمي ديالو متميز، ولكن أحيانا المهارات الحياتية يكون عنده نقص فيها، وإدخالها في النظام التعليمي غادي، إن شاء الله، يمكنهم أكثر من الدخول إلى سوق الشغل، وهناك أيضا الإهتمام بالتعليم الأولي، هذا من البرامج اللي طلقناها واللي غير مسبوقة واللي مهمة، الهدف تعميم التعليم الأولي لبضع سنوات، هاد السنة انتم كتعرفوا التعليم الأولي دائما قلتها هنا، عندنا 50% من التلاميذ ديال 4 سنين داخلين في التعليم الأولي، 50% خارج التعليم الأولي، 700.000 خارج التعليم الأولي، فلذلك خصنا برنامج طموح وهاد البرنامج درناه وبديناه هاد السنة دخلنا 100 ألف تقريبا أقل قليلا من 100.000 تلميذ، 4000 قسم جديد ديال التعليم الأولي ودخلو فيه، فلذلك احنا غادي نسرعو هاد البرامج باش يمكن نغطيو لأن هاد التعليم الأولي تعميمه مفتاح من مفاتيح جودة التعليم، مفتاح من مفاتيح القضاء على الهدر المدرسي؛ وأيضا زدنا إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين إلى 16 سنة، الآن من 4 سنين إلى 16 سنة أصبح هي السن الكامل ديال إلزامية الولوج بإضافة 3 سنوات.

وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى تسجيل تحسن العديد من المؤشرات التعليمية منذ الشروع في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين، أخص منها بالذكر منها 1 أو 2 فقط، وإلا هي

أولاً- تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين من خلال اتخاذ الإجراءات لتنزيل منذ الآن لمضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 في هذا الإطار واصلت الحكومة الرفع من الجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليلبغ مدى غير مسبق في تاريخ المغرب، زدنا في الميزانية ديال قطاع التربية والتكوين ب25% من 2016 ل2019، 25% باش زادت الميزانية ديال هاد القطاع، وهذا شيء مهم، 25% هذا شيء مهم ليلبغ اليوم 68 مليار درهم في ميزانية 2016 اللي صادقتو عليها، ويتم توجيه هاد الجهود المالي إلى إصلاح المنظومة التعليمية وتجويد وتوسيع العرض التربوي والدعم الاجتماعي لتعزيز تدرس أبناء المغاربة في المجال الحضري والقروي، فعلى مستوى تعزيز العرض التربوي أطلق برنامج وطني واسع لتعزيز وتحديث المؤسسات التعليمية، كما تم تعزيز الموارد البشرية التربوية حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240.000 أستاذ، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي 47% يشتغلون بالوسط القروي، 55.000 منهم من المجموع 240.000 تم تشغيلهم جهويا لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحقيق هذه العدالة المجالية، وهذا هو الهدف على مستوى توفير مدرسين بكافة جهات وأقاليم المملكة وكلهم يستحقون هذا الجهد؛

ثانياً- وفي مجال تعزيز الدعم الاجتماعي للمدرس، جميع البرامج الاجتماعية الموجهة لدعم التمدرس ودعم الأطفال كلها تزداد الميزانيات ديالها في 2018 و2019 بالخصوص، وأخص بالذكر برنامج تيسير اللي أنتم كم مرة تطالبون هنا بأن يشمل جميع الجماعات القروية، وقد توسع هذا المدى الجغرافي ليشمل جميع المجال القروي، وأيضا على مستوى الابتدائي والمجالين القروي والحضري على مستوى الإعدادي والثانوي، من خلال رفع عدد المستفيدين ليصل اليوم إلى أسر ديال 2 مليون و87 ألف مستفيد



الجامعيين، واستفاد منها هذه السنة أكثر من 35.000 متدربة ومتدرب في أفق أن يستفيد منها بالتراكم في السنوات المقبلة حوالي 70.000 بين 60.000 و70.000 متدرب وهذا إجراء غير مسبوق، غادي يعطي قيمة للتكوين المهني، وتجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع المضطرب في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 430.000 خلال الموسم التكويني 2017-2018 مهم جدا يعبر عن نقلة في الإهتمام وفي تثمين هذا القطاع المهم في التكوين وفي التشغيل أيضا.

وبالنسبة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي التي تعتبر أيضا مهمة في هذا المجال ومهمة أيضا في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وجودة التربية والتكوين توفير الموارد البشرية المؤهلة والمؤهلة ولتحقيق ذلك سعت الحكومة إلى عدد من الإجراءات، فيها تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية وفيها توسيع مؤسسات جامعية جديدة وفيها الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، راه يمكن يقول بأنه هاد المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود في هاد السنة في سنتين تزداد عدد المقاعد فيها ب 50% في سنة 2018 و 30% في سنة 2019 لأن نريد أن نعطي الدفع لهاد النوع من الأطر الذين يتخرجون من هذه المؤسسات ذات الولوج المحدود، ولكن أيضا تم الإهتمام بالجانب الاجتماعي للطلبة عن طريق توسيع قاعدة الممنوحين كل سنة كتزويد عدد الممنوحين 30 و 35 ألف كل سنة كل سنة تقريبا 10% تقريبا باش كيزيد كل سنة، ووصلت الآن نسبة تغطية طلبات الاستفادة من المنح التعليم العالي إلى 86%، كما أنه حاولنا تسهيل وتيسير مساطر الاستفادة من نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة، الطلبة اللي ما عندهم التأمين الصحي الإجباري اليوم يمكن لهم عن طريق إجراءات بسيطة يحصلو على التأمين الإجباري مجانا، على كل حال ماشي هاد الحكومة اللي دارتو الحكومة السابقة لكن احنا بسطنا الإجراءات ديالو باش

كثيرة، أخص بالذكر 1 للي هو المهم هو انخفاض كبير في نسب الإكتظاظ برسم هذه السنة 2018-2019 مقارنة مع السنة الماضية، نزال الإكتظاظ بشكل كبير على الصعيد الوطني، مثلا في التعليم الابتدائي نزل الإكتظاظ من 10% إلى 0.9% وهذا شيء تطور مهم جدا، وأيضا نسبة الإنقطاع عن الدراسة، هذا المؤشر الثاني، تراجع نسبة الإنقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و 2018-2019 في التعليم الابتدائي من 2.9% إلى 0.9%، ومن 4% بالنسبة للإناث إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وهذا مهم جدا لأنه يدل على أن الجهود التي قامت بها بلادنا قبل ولكن بالخصوص اللي قامت به هاد الحكومة آتت جزء من آثارها ومن نتائجها، وإن كنا نطمح في أكثر من ذلك.

لذلك وبالرغم من تحسن المؤشرات التربوية فإن القطاع نحن واعون بأنه لا يزال يواجه تحديات كبرى، ويتعلق الأمر بتعميم التمدرس بمزيد من تقليص الهدر المدرسي، تعميم التعليم الأولي لا سيما بالعالم القروي، وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال.

ثالثا- وعلى مستوى التكوين المهني الذي يعتبر رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل، فقد تم، كما تعرفون جميعا بعناية مولوية سامية، أعطت دعم قوي للحكومة، أطلق ورش لبلورة تصور متكامل لإصلاح قطاع التربية والتكوين المهني، أسفر عن صياغة خارطة طريق متكاملة، من أهم ما تضمنته هذه خارطة الطريق إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات، وبالموازاة مع هذا الورش حققت الحكومة عدد من الإنجازات كثيرة تجدها في الملف اللي عندكم، ولكن أريد أن أذكر بأن أول قرار اتخذته الحكومة في النصف الثاني من 2017 فاش ياللاه جات في الشهرين الأولين هو تمتيع وتمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، لأول مرة في تاريخ المغرب بنفس شروط المنحة للطلبة



نعترفو بهاد الشي منها ما مسجل في مؤشرات دولية، منها ما يتعلق بتحقيق الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق، فقد انخفضت وفيات الأمهات عند الولادة بنسبة 35% في سنوات محدودة وانخفضت وفيات الأطفال بنسبة 27%، وارتفعت نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4% ويمكن أن أقول لكم بأن الهدف اللي مسجل لدى الأمم المتحدة لوصوله في أهداف التنمية المستدامة سنة 2030 في ما يخص وفيات الأطفال أقل من 5 سنين المغرب وصله اليوم، وصلنا بالأرقام المسجلة كايين هو في ما يخص معطيات الأمهات قريين ليه، باقي ما وصلناش ديال 2030 باقين ما وصلناش ليه ولكن احنا قراب ليه.

لكن أريد أن أشير هنا إلى إجراءات مهمة نعمل على تطويرها في المستقبل، يعني في مجال التغطية الصحية اللي هو المدخل الأساس، المدخل الأساس لتخفيف العبء الصحي عن الأسر، وهو أولا: تفعيل نظام التغطية الصحية ونظام المعاشات المستقلين والعمال غير الأجراء من خلال اعتماد القانون المتعلق بذلك، والذي صادقت عليه، وقد أصدرنا المراسيم التطبيقية المرتبطة به بدأت الإستشارات الأولى مع عدد من المهنيين إن شاء الله تتنمو 3 ولا 4 ديال هاذ الفئة ديال المهنيين تدخل هاذ التغطية الصحية سنة 2019. ثانيا: ارتفع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية الريميد الذي فاق عدد المؤمن 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10 فقط سنة 2016، هذا المسجلين فيه اللي عندو effectiveness البطاقات اللي رجعو ليها أسمو، يفوق 7 دالمليون نسمة الذين يستفيدون الآن عمليا من التغطية الصحية نظام المساعدة الطبية الريميد، تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي إلى مؤسسة عمومية بواسطة القانون الخاص بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، باعتباره مؤسسة عمومية تتولى تدبير نظام التأمين الصحي

نوسعو، وقفزو عدد الطلبة الذين اليوم يستفيدون من هاد التأمين الصحي الإجباري ومفتوح لجميع الطلبة لجميع الطلبة اللي ما عندهم ماشي فقط اللي كيجيو من أحياء فقيرة أو اللي من الهشاشة أو اللي من فئات هشّة لا جميع الطلبة اللي ما عندهموش تغطية صحية أخرى مع والديهم بطبيعة الحال؛

رابعا-تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية، هاد المجال ديال الصحة حتى هو مجال اجتماعي مهم حتى هو شهد نفس الشي، رفعنا ميزانية الصحة بين 2016 و2017 ب 16% وهذا أيضا النسبة ديال الرفع ديال الميزانية ديال الصحة بشكل مهم جدا لأن هذا قطاع حيوي وحساس، وبدأ تطبيق المخطط الوطني للصحة في أفق 2025 والذي يهدف إلى تعزيز البنيات التحتية لأزيد من 10 آلاف سرير جديد قد تم بهذا الخصوص تشغيل 13 مستشفى جديد.

ووعيا منا بأن هناك خصائص كبير وشكايات متتالية لدى المواطنين والمواطنين فهاد مجال الصحة ولذلك أنا والسيد وزير الصحة عقدنا عدد من الاجتماعات وحاولنا أن ندرس هذه الانتظارات ديال المواطنين والمواطنين للاستجابة لها ونطورو هاد المخطط الوطني للصحة على ضوء هاد المطالب وهاد الانتظارات، ونحن مفتوحون بطبيعة الحال لهاد التطوير حاليا ومستقبلا وسنقوم بتطوير زيادة على الإمكانيات المالية أيضا توفير الموارد البشرية اللازمة وبالمناسبة في 2019 درجنا 4 آلاف منصب شغل بالنسبة للصحة وفي 2018 4 آلاف منصب شغل ومن قبل كان حوالي 2000 أو 1700 إلى آخره 2000 أو 2500 الشي اللي كيدور عليه.

والمهم في هذا أسمو أنه الجهود الذي قامت بها بلادنا فيما يخص المجال الصحي ليس فقط في ظل هاد الحكومة ولكن احنا ساهما فيها شوية، ولكن جاءت في على ظل سنوات أدت إلى تحسن عدد من المؤشرات الإيجابية بالمجال الصحي راه خاصنا



فهناك دليل آخر يمكن نقله عليه عندنا في الاجتماعي، القطاعات الاجتماعية زدنا في الميزانية ها 25% ها 16%، جميع البرامج الاجتماعية زدنا في الميزانيات ديالها، كايين اللي فيه الثلثين اللي هو بحال تيسير، وكايين اللي أقل اللي هي البرامج الأخرى، ليس هناك دليل أكبر من هذا على أن الحكومة نفسها الاجتماعي واضح قوي جلي ومؤثر مباشرة على هذه الشرائح المعنية بالمواطنين، أشنو هي هاد البرامج؟ أولا تسجيل زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة التي أطلقها جلالة الملك، حفظه الله؛ توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم مع إدراج الأمهات المعوزات والكفيلات حيث يبلغ عدد المستفيدات اليوم 91 ألف مستفيدة إلى ما تم سنة 2018 راه تزداد دابا راه وصلنا تقريبا 94 ألف حاضنات لما يناهز 158 ألف يتيم مقابل 56 أرملة فقط سنة 2016 أي بما يفوق زيادة 60% من 2016 إلى آخر سنة 2018.

وفي مجال النهوض بأوضاع الطفولة، متابعة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة الوطنية للطفولة تحقق فيها حوالي 56% من تدابير هذا البرنامج، إضافة إلى إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة والتكفل ب 6600 طفل من ضحايا العنف وإحداث برنامج الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة الذي سنبدا فيه قريبا، إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي المتنوع والمتعددة.

وبخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة فقد تمت المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستحقون كل اهتمام وكل رعاية، تم رفع الدعم المالي المرصود لدعم هذه الفئة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60% وإعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد وتنظيم 186 قافلة طبية متخصصة للكشف

الإجباري عن المرض بالقطاع العام وذلك لرفع درجة الحكامة في هاذ المجال.

خامسا: تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وهذا حاولنا فيه جهود آخرها الاتفاق الثلاثي، ثلاثي الأطراف 2019-2021 الذي كان له أثر إيجابي على جميع الشغيلة في القطاع العام والقطاع الخاص والذي كان من أهم مخرجاته الزيادة في الأجور ما بين 400 و500 درهم على ثلاث دفعات في القطاع العام، الزيادة 10% في الحد الأدنى للأجر على مدى سنتين، التعويضات الأسرية زيادة 100 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل في القطاع العام وفي القطاع الخاص، كما واصلت الحكومة إضافة وقبل هذا الإتفاق دعم المواد الأساسية بلغت الميزانية المخصصة لها 17 مليار درهم عام 2018، وعملت على الحفاظ على معدل متدني للتضخم في أقل من 2% بطريقة مستمرة كما كان عليه، وهذا أكبر دعم للقدر الشرائية، ولذلك الآن ليس هناك أي تاريخ نجد باش نقولو غادي نرفعو الدعم عن الغاز على الآخرين، اللي كل مرة كيخرجو علينا شي وحدين بالحكاية، ليس هناك أي تاريخ نجد، لن نقرره إلا إذا وضعنا أنظمة بديلة كفيلة بأن هاذ التحول سيكون لمصلحة المواطنين والمواطن وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة والطبقة الوسطى.

كما عملت الحكومة على إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المواد الأساسية واتخاذ عدة قرارات لتحديد أسعار بعض المواد والخدمات في إطار السلطات المخولة للإدارة من أجل تحديد الأسعار وذلك في قطاعات الأدوية وتعليم السياحة نموذجاً. وعملت الحكومة على تطوير وإطلاق عدد من البرامج الاجتماعية، جميع البرامج الاجتماعية نعاود نقولها، اللي كانت قبل عززاناها دعمناها بموارد مالية إضافية، ما كايينش شي برنامج إلا زدنا في الميزانية ديالو، هذا يعكس نفس اجتماعي للحكومة،



السكان القروية وربط 216 دوارا بالكهربة القروية، كما تم بناء 373 مؤسسة تعليمية دائما فهاد البرنامج ديال تقليص الفوارق، وتأهيل 98 أخرى إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصحية 200 جماعة قروية واقتناء 480 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة، وبمخصص تزويد المراكز القروية بالماء الشروب تمكنت الإستثمارات المنجزة خلال سنتي 2017-2018 من تزويد 25 مركزا قروية بالماء الشروب لفائدة 80.000 نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات لتوزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي مليون ونصف نسمة؛ ونفس الشيء بالنسبة للتطهير السائل الذي استفاد منها 174.000 مركز قروي، وأقول مرة أخرى ونحن واعون بأن الخصاص اللي موجود في مراكز قروية أخرى وفي بوادي أخرى كبير، ونحن هنا لنحاول أن نقلص هذا الخصاص وأن نسير بهذا البرنامج وتنفيذه على الأرض إلى نهايته، إن شاء الله؛

سابعاً: دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن، ولذلك من خلال تقدم مضطرد لتدارك العجز المتراكم خلال العقود الأخيرة والمقدر سنة 2016 بحوالي 600.000 وحدة، ولقد تقلص إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2018، وأتم تعرفون بأننا حددنا في البرنامج الحكومي تقليصه إلى 200.000 وحدة؛ تسريع تفعيل برنامج ترميم البنايات الآيلة للسقوط التي، مع الأسف، لا تزال تؤدي إلى بعض الضحايا إلى الآن، ولكن تم خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى متم 2018 توقيع مجموعة من اتفاقيات بشأن معالجة ما يفوق حوالي نقولو ما يقرب من 10.000 بناية آيلة للسقوط من أصل 37.000 بناية آيلة للسقوط موجودة اليوم؛ تسريع تفعيل برنامج مدن بدون صفيح الذي بلغت حصيلة إنجازها حاليا حوالي 80%، هناك عدد من المدن لا تزال تنتظر، وتم تحسين الأوضاع السكنية لـ 31.000 أسرة وإعلان 3 مدن في هاد السنتين بدون

المبكر عن الإعاقة واستفاد 900 شخص من الأطراف الصناعية بالدعم المالي من الحكومة؛ كما تم تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وهادي لأول مرة في تاريخ المغرب وبرمجنا وأتم صادقتم عليه لأن كل شي هاد الشي راه احنا شركاء فيه، صادقتم عليه احنا شركاء فيه، برمجة 200 منصب جديد لسنة 2019 في مباراة موحدة خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، هذا بالموازاة دائما على العمل على تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لفائدة هؤلاء الأشخاص في التوظيف العمومي وتدشين عدد من المراكز الخاصة بتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن واحد الإجراء مهم تدار في ظل هاد الحكومة لأول مرة هو تكييف الامتحانات المدرسية حسب وضعية الإعاقة بمشاركة مع المجتمع المدني وهاد بدا فعلا السنة الدراسة 2017-2018؛

سادساً - تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المحلي، حرصت الحكومة على إنجاز برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي الذي يمتد ما بين 2017-2023 والذي خصص له غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 50 مليار درهم على مدى هذه السنوات السبع وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المرتبطة به، ببرنامج عمل سنوي مستمر 2017-2018-2019 بما مجموعه هاد الثلاث سنوات 22 مليار درهم صرفت فعلا، قد مكنت الاستثمارات المنجزة برسم هاد البرنامج من تنفيذ جملة من البرامج الهامة لفائدة ساكنة العالم القروي، تم في هاد البرنامج في هاد السنتين الآن ونيف بناء وتهيئة ما يقرب من 4500 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية، وأهل القرى، الناس ديال البوادي اللي تصابوات لهم هاد الطرقات راه هما عارفينها ولكن هناك بوادي أخرى تنتظر مبرمجة في السنوات المقبلة، وإنجاز 12 ألف عملية ربط بالماء الصالح للشرب لفائدة



في بلدنا قانون مكافحة المنشطات، وأنتم تعرفون بأن مكافحة المنشطات واحد ورش مهم يعطى له اهتمام كبير في مجال الرياضة ويا ما أسقط من فرق ويا ما أسقط من رياضيين مرموقين.

تاسعا: تحسين الولوج إلى الثقافة والثقافة لا سياسة بدون ثقافة، الثقافة هو الملحة ديال هاد الشي كامل، الثقافة هو العمق الذي يعطي المعنى لتدبير الشأن العام، ولذلك كان الإهتمام بهذا المجال أيضا أولويا من خلال:

- تعزيز حماية التراث الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقع تاريخي تراثي وطني جديد في سنتين، وتم إنجاز ما يناهز 55 عملية تتعلق بالحماية، بالترميم، والتهيئة، بالصيانة بالإصلاح، بالدراسات التقنية أو الهندسية، ترتيب 180 من التحف المنقولة والمخطوطات؛

- إحداث المجلس الوطني للأرشيف وجرد التراث الثقافي من خلال إنشاء 6 مصالح جهوية لجرد التراث الثقافي؛

- دعم مسار الصناعة الثقافية والإبداعية، عبر دعم 600 نشاط؛
- تقوية البنية الثقافية التحتية، ولكن أيضا وهذا شيء مهم وأنا كنخص بالذكر لأنه مهم جدا، أدمجنا في جائزة المغرب للكتاب جائزة خاصة بالثقافة الأمازيغية لأول مرة، هذا جد مهم، جائزتين في الحقيقة فيها الثقافة الأمازيغية والإبداع الأمازيغي، وهناك عدد من الإهتمام بالبنيات التحتية أيضا تعزيزا وبناء وخصوصا في مجال المسرح.

وأخيرا تعزيز حرية واستقلالية الإعلام، وتعزيز بنيته التحتية وأنتم تعرفون بأنه صدرت عدد من القرارات وأيضا عدد من المراسيم في هذا المجال، فقد أعطينا دفعة كبيرة للصناعة السينماتوغرافية بالمغرب، من خلال فتح المجال أمام دعم إنتاج الأعمال السينمائية والسمعية البصرية الأجنبية وذلك بإصدار مرسوم خاص بتحديد شروط ومساطر إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية لإعطاء دفعة للصناعة السينمائية ببلادنا،

صفيح، ومن المتوقع إعلان 7 مدن أخرى بدون صفيح مع متم 2019، إن شاء الله؛ تسريع برامج سياسة المدينة حيث بلغت الإلتزامات الجديدة برسم هذه البرامج من 2017-2018 ما مجموعه 2.6 مليار درهم؛ التدخل في أحياء السكن غير اللائق وتشجيع السكن الإجتماعي بالوسط القروي.

العناية بالشباب، فهاد المسألة يمكن نقول واحد القضية للي ذات أهمية كبرى هو أنه الحمد لله أتمناها صياغة السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وأتمناها صياغة الفكرة التصور الأولي لنظام الحكامة لهاد السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وقد عرضت في المجلس الحكومي الأخير ونوقشت، المجلس الحكومي الأخير، وستقوم بدراسة أخيرة لها في إطار اللجنة باش ندخلو الملاحظات التي عبر عنها الجميع، لتكون نهائية ونطلقو نظام الحكامة لتنفيذ هاد السياسة الوطنية المندمجة للشباب، مع التأكيد على أن السياسة المندمجة للشباب مندمجين فيها عدد من البرامج اللي أصلا موجودة في مختلف القطاعات والموجهة للشباب في تلك القطاعات، وهي النقطة الأساسية اللي فيها والجديد فيها هو الإلتقائية والتناغم والإنسجام بين مختلف هذه البرامج، لكن يمكن أن أقول بأن هناك عديد من الأمور أنجزت في هذا المجال وخصوص على مستوى البنيات التحتية الرياضية من خلال إطلاق برنامج إحداث 800 ملعب مرة واحدة للقرب بالمجال القروي والشبه الحضري بهدف تنمية الرياضة.

وبهدف توفير فضاءات للترفيه وللرياضة لفئات عريضة من الشباب من مواطنينا ومواطناتنا الذين يستحقون ذلك بطبيعة الحال، وهناك عدد من الإجراءات في مجال الرياضة عن طريق وضع برنامج خاص مع اللجنة الوطنية الأولمبية لإعداد الرياضيين لطوكيو 2020 ودعم الجامعات الرياضية بميزانيات، لكن مع افتتاح هذه الجامعات وقد تم لحد الساعة افتتاح 25 جامعة ملكية وأحدثت أيضا غرفة التحكيم الرياضي، وصدر لأول مرة



للأطفال من خلال التكوين المهني والحرفي لفائدة شباب مغاربة العالم ومن خلال الإدماج الدراسي للمغاربة وأطفالهم للأطفال المغاربة العائدين اضطراريا إلى وطنهم ومن خلال المنح الجامعية أيضا لفائدة عدد من الطلبة المعوزين من أبناء مغاربة العالم، ومن خلال عدد من الإجراءات، مثل هذه، فالبعد الاجتماعي حاضر أيضا مع مغاربة العالم وغالب البرامج الاجتماعية الوطنية كتحاولو ما أمكن يكون عندها تأثير أيضا على مغاربة العالم، وهناك أيضا دور تطيري للمجتمع المدني لمغاربة العالم وعملت الحكومة في هذا المجال على تطوير الشراكة مع هذه الجمعيات عن طريق المواكبة المباشرة لأزيد من 100 جمعية من هؤلاء.

حضرات السيدات والسادة،

في ختام هذا العرض، هذه الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي تشرفت بعرضها أمام مجلسيكم الموقرين أود التأكيد على وعي الحكومة بأنه مهما كانت معطيات هذه الحصيلة إيجابية ومطمئنة إلا أنها غير كافية بالنظر إلى انتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة، وكذلك بالنظر إلى الإمكانيات الواعدة لبلادنا في مختلف المجالات وما يستدعي منا مواصلة تعبئة جهودنا لتنزيل مختلف البرامج والإجراءات الذي التزمت بها الحكومة في البرنامج الحكومي وسنقوم من خلال تلك المحاور الخمسة بجد جميع الإجراءات التي بقيت وسنعمل على تنفيذها وتنزيلها وأمامنا برنامجا قويا وطموحا، وقد اتفقنا في آخر اجتماع للأغلبية الحكومية على مضاعفة الجهود للعمل على إنجاز أقصى ما يمكن منها ورفع مستوى التنسيق والالتقائية داخل الفريق الحكومي، هذه النتائج الذي تحدثنا عنها معشر الأخوات والإخوان لا ينبغي أن تحجب عنا حجم الانتظارات والتحديات.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة عازمة على الاستمرار بمنح الروح الإيجابية نفس الروح الإيجابية التي طبعت المرحلة الأولى نحن لا نعرف اليأس، لا نعرف الانتظارية، لا نعرف التوقف عمل

وتنزيل مقتضيات القانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة ودعم هذا المجلس الوطني للصحافة ليقوم بمهامه الدستورية والقانونية في هذا المجال، فهو مجلس وطني في توجيهه وعقلته وتخليق المجال الإعلامي ومجال الصحافي، وأيضا تنوع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة وخصوصا على مستوى الرقمنة أطلقت منصة مرقمنة معقلنة للوكالة وهذا سيعطي دفعة مهمة لهذا المجال.

أخيرا المحور الخامس: ذلك أنه تشكل التوجيهات الملكية السامية في شأن الشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية الأساس الموجه لعمل الحكومة، وعلى ضوء ذلك واصلت الحكومة تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضايها العادلة في العالم ومواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج من خلال عدد من التدابير والإجراءات التي تروم بطبيعة الحال التنسيق أيضا مع الدبلوماسية الموازية سواء كانت البرلمانية أو الدبلوماسية المدنية.

وقد ساهمت بلادنا في تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية كاحتضان المغرب للمؤتمر الدولي الهجرة في مراكش يوم 10-11 دجنبر 2018 لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة وتفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو، وكذا أجرأة الصندوق الأزرق لحوض الكونغو والنهوض به، واللذان توجت أشغالهما بمشاركة جلالة الملك، نصره الله، في قمة برازيل بتاريخ 29 أبريل 2018.

وأيضاً تمت العناية بمغاربة العالم من خلال إعادة هيكلة التقطيع القنصلي وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الإستقبال واهتم بالجانب الثقافي والتربوي لهذه الفئة من خلال تعديل المرسوم المتعلق بإحداث المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدابيرها.

وفيما يخص المجال الاجتماعي اهتمت الحكومة بالمجال الاجتماعي الخاص بمغاربة العالم من خلال مخيمات صيفية



قاله الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي هنا في هاد المنبر، أثناء تقديم الحصيلا سنة 2003، أقول 2002، ولقد تأملت..، قال وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها لذلك فإننا في الوقت الذي نفخر فيه ببلادنا وما حققتة من تطور تحت قيادة جلاله الملك، حفظه الله، فكلنا ثقة في أن النجاح سيكون حليفنا بإذن الله، ما دمنا ملتزمين بخدمة الوطن، في صدق وشفافية، متفاعلين مع انتظارات وانشغالات المواطنين والمواطنين، متمسكين بمبدأ الحوار والتشاور، حريصين على إشراك كل الفاعلين والقوة الحية ببلادنا، منفتحين على محيطنا الدولي والإقليمي مستفيدين من الحكمة الإنسانية ونحن في كل ذلك أقوياء بثوابتنا المقدسة و باختياراتنا الوطنية تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، والسلام عليكم، ورحمة الله وبركاته، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

باسمكم جميعا نشكر السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، وشكرا لكم السيدات والسادة البرلمانين، رفعت الجلسة.

مستمر دون كلل ولا ملل يجسدون شعار الإنصات والإنجاز ولا حاجة للتأكيد بأن إنجاز ذلك رهين بتعبئة كافة الفاعلين السياسيين والمؤسستين ومختلف القوة الحية لبلادنا سواء على المستوى المركزي أو الترابي للإدارات المركزية ومنتخبين وإدارات ترابية ومصالح لا مكرزة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومن نقابات وانخراط الجميع في المجهود الجماعي للإصلاح وتغليبهم المصلحة العليا للبلاد عنوان ومؤشر على نجاحنا إن شاء الله في المستقبل، ويأتي في مقدمة ذلك مواصلة المجهود الجماعي لصيانة المسار الديمقراطي لبلادنا وتعزيز المنحى الإيجابي الذي تشهده على مختلف المستويات من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، محمد السادس، حفظه الله، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية والتوزيع العادل والمتكافئ لثمار النمو، وأستثمر من هذه المناسبة لأنوه مرة أخرى، مرة أخرى ثلاثة ورابعة بانسجام الفريق الحكومي وتعبئته لإنجاز برامجه وأشكر جهدهم في ذلك، نجي لكم نجي لكم، ما كاين باس، ولكن أشكر أيضا جهد كافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فكلهم أسهمو في تحقيق إنجازات هذه الحصيلا، كما أشيد بدور الأغلبية البرلمانية في دعم الأوراش الإصلاحية للحكومة، دون ان أغفل تقديم الشكر للمعارضة على روح المسؤولية التي أبانت عنها في القيام بدورها الدستوري، لا حنا ما نكروش الخير ولا الجميل. وأجدد التأكيد بأننا في الحكومة نرحب بملاحظتكم واقتراحاتكم وانتقادات، أملين في أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بل حريصين على أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين.

ولقد تأملت شخصا مكانة بلادنا وما حققتة فانتبهت إلى ملاحظة سبقني إليها كثيرون وبعضهم قالها هنا في هذا المنبر وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها،